العدد 12A مجلة دراسات في الإنسانيات والعلوم التربوية شبـــاط 2026
No. 12A Journal of Studies in Humanities and Educational Sciences February 2026
Print ISSN 3006-3256 Online ISSN 3006-3264

دور العلماء في الادارة العباسية وأثرهم في العلاقة بين السلطة والشرع

أ.م.د جمعة عبد الله ياسين البياتي
جامعة كركوك / كلية التربية للعلوم الانسانية / قسم التاريخ
albiatee62@uokirkuk.edu.iq

الملخص:

يتناول هذا البحث دور العلماء في تولي المناصب الإدارية في العصر العباسي، ويحلل طبيعة العلاقة التي نشأت بينهم وبين الخلفاء، بوصفها علاقة تداخل بين السلطة والمعرفة ضمن إطار الدولة الإسلامية. ويهدف البحث إلى بيان مدى إسهام العلماء في إدارة شؤون الدولة، ولا سيما في مناصب القضاء والحسبة والوزارة والكتابة والدواوين، فضلاً عن الكشف عن طبيعة التأثير المتبادل بين المؤسستين السياسية والعلمية. اعتمد البحث المنهج التاريخي التحليلي من خلال استقراء الروايات التاريخية ومقارنتها وتحليلها، للكشف عن الأبعاد السياسية والفكرية لهذه العلاقة، وتحديد انعكاساتها على الاستقرار الإداري، وصناعة القرار، وتوجيه الرأي العام. وقد توصل البحث إلى أن العلماء لم يكونوا مجرد عناصر تنفيذية داخل الجهاز الإداري، بل شكّلوا ركيزة شرعية وفكرية أسهمت في ترسيخ سلطة الدولة أو تقويمها أحيانًا، وأن العلاقة بينهم وبين الخلفاء اتسمت بالتنوع بين التعاون والتأثير المتبادل، وأحيانًا التوتر تبعًا للظروف السياسية والفكرية السائدة. ويخلص البحث إلى أن حضور العلماء في مؤسسات الدولة العباسية مثّل أحد أبرز مظاهر التفاعل الحضاري بين السلطة والمعرفة، وأسهم في تشكيل البنية الإدارية والفكرية للدولة، بما انعكس على مسارها السياسي والحضاري.

الكلمات المفتاحية: العلماء، العصر العباسي، المناصب الإدارية، القضاء، الوزارة، العلاقة بين السلطة والمعرفة، الشرعية السياسية، الدواوين.

The Role of Scholars in the Abbasid Administration and Their Impact on the Relationship between Political Authority and the Shari'a

Assistant Professor Dr. Jumaa Abdullah Yassin Al-Bayati
University of Kirkuk / College of Education for Humanities / Department of History

Abstract

This study examines the role of scholars in assuming administrative positions during the Abbasid era and analyzes the nature of the relationship that developed between them and the caliphs as an interaction between authority and knowledge within the framework of the Islamic state. The research aims to highlight the extent of scholars' contributions to state administration, particularly in positions such as judiciary, hisbah, vizierate, chancery, and bureaucratic offices, as well as to explore the reciprocal influence between political and scholarly institutions.The study adopts a historical-analytical methodology through the examination and comparative analysis of historical narratives to reveal the political and intellectual dimensions of this relationship and its impact on administrative stability, decision-making processes, and public guidance. The findings indicate that scholars were not merely executive figures within the administrative apparatus; rather, they constituted a source of intellectual and religious legitimacy that either reinforced state authority or, at times, acted as a corrective force. The relationship

between scholars and caliphs varied between cooperation, mutual influence, and occasional tension depending on prevailing political and intellectual circumstances.The study concludes that the presence of scholars within Abbasid state institutions represented a significant manifestation of the civilizational interaction between power and knowledge and contributed substantially to shaping the administrative and intellectual structure of the state.

Keywords: Scholars, Abbasid Era, Administrative Positions, Judiciary, Vizierate, Authority and Knowledge, Political Legitimacy, Bureaucracy.

المقدمة:

شهدت الدولة العباسية تطورًا ملحوظًا في بنيتها السياسية والإدارية والفكرية، وكان للعلماء دورٌ محوري في صياغة معالم هذا التطور، سواء من خلال إسهامهم المباشر في مؤسسات الدولة، أم عبر تأثيرهم الفكري والشرعي في توجيه السلطة السياسية. ولم تكن العلاقة بين العلماء والخلفاء علاقة هامشية أو عارضة، بل مثّلت أحد الأعمدة الرئيسة التي قامت عليها شرعية الحكم العباسي، حيث استندت الخلافة إلى المرجعية الدينية بوصفها أساسًا لمشروعية السلطة، في حين مثّل العلماء الضامن المعنوي لتلك الشرعية والحارس الفكري لمقاصد الشريعة.

وتنبع أهمية هذا البحث من كونه يتناول جانبًا دقيقًا من تاريخ الدولة العباسية، يتمثل في دور العلماء في الإدارة العباسية وأثرهم في العلاقة بين السلطة والشرع، وهو موضوع يكشف عن طبيعة التفاعل بين المؤسستين الدينية والسياسية، ويبرز مدى حضور العلماء في صناعة القرار، أو توجيهه، أو معارضته. كما يسلط الضوء على حدود هذا التفاعل، وعلى مظاهر التعاون أو التوتر التي طبعت هذه العلاقة عبر المراحل التاريخية المختلفة.

ويهدف البحث إلى بيان مرتكزات العلاقة بين العلماء والخلفاء العباسيين من الناحية الشرعية والفكرية، وتحليل طبيعة مشاركة العلماء في المناصب الإدارية وتطورها التاريخي، ثم تقويم مواقفهم من تولي تلك المناصب بين القبول والاعتزال. كما يسعى إلى الإجابة عن عدد من التساؤلات، من أبرزها: ما الأسس الشرعية التي قامت عليها نظرة العلماء إلى الخلافة؟ وكيف تطورت مشاركتهم في مؤسسات الدولة؟ وهل كانت هذه المشاركة تعبيرًا عن اندماج كامل في السلطة، أم عن توازن دقيق بين الشرعية والاستقلال؟

وقد اعتمد البحث المنهج التاريخي التحليلي، القائم على تتبع الوقائع في سياقها الزمني، وربطها بأبعادها الفكرية والسياسية، مع الاستفادة من النصوص الشرعية والمرويات التاريخية التي توضح طبيعة المواقف المتبادلة بين العلماء والخلفاء.

وتوزع البحث على ثلاثة مباحث رئيسة؛ تناول الأول العلاقة بين العلماء والخلفاء العباسيين من حيث مرتكزاتها الشرعية وأبعادها الفكرية والسياسية، بينما عالج الثاني مشاركة العلماء في المناصب الإدارية وتطورها التاريخي، أما الثالث فخصّص لبيان مواقف العلماء من تولي المناصب الإدارية، وتقويم هذه المواقف في ضوء معطيات العصر العباسي.

وبذلك يسعى هذا البحث إلى تقديم صورة متكاملة عن موقع العلماء في الإدارة العباسية، ودورهم في تحقيق التوازن بين مقتضيات السلطة ومتطلبات الشرع، ضمن إطار تاريخي امتد لقرون عدة وشهد تحولات سياسية وفكرية عميقة.

المبحث الأول

العلاقة بين العلماء والخلفاء العباسيين: مرتكزاتها الشرعية وأبعادها الفكرية والسياسية

تمثل العلاقة بين العلماء والخلفاء في العصر العباسي إحدى الركائز الأساسية لفهم طبيعة النظام السياسي والفكري في الدولة الإسلامية، إذ لم تكن هذه العلاقة ثابتة على نمط واحد، بل تأثرت بعوامل متعددة، في مقدمتها شخصية الخليفة، وانتماؤه المذهبي، وطبيعة العلماء المعاصرين له، فضلًا عن الظروف السياسية والدينية التي مرت بها الخلافة. وقد أسهم هذا التفاعل المتبادل بين السلطتين الدينية والسياسية في رسم ملامح الحياة العامة للدولة العباسية، وفي تحديد موقع العلماء ودورهم في توجيه السلطة أو معارضتها.

أولًا: الأسس الشرعية والفكرية لنظرة العلماء إلى الخلافة:

مرت العلاقة بين الخلفاء والعلماء بمراحل مختلفة ومتباينة، وكان لشخصية الخليفة دورٌ كبير في طبيعة هذه العلاقة، إلى جانب مذهبه الفكري والعقدي، وكذلك طبيعة العلماء الذين عاصروه. فقد نظر العلماء إلى الخليفة بوصفه قِوام دولة الإسلام، لما يضطلع به من دور في حفظ الدين وسياسة شؤون الأمة، استنادًا إلى التفويض الشرعي القائم على رضا المسلمين. وقد استنبط العلماء وجوب الخلافة شرعًا وأهميتها[1] من النصوص القرآنية، كقوله تعالى: ﴿*إني جاعل في الأرض خليفة*﴾[2]، وقوله عز وجل: ﴿*وجعلكم خلائف الأرض*﴾[1]. ولم تختلف نظرة علماء العصر العباسي عن نظرة المسلمين عمومًا إلى الخلافة، إذ عُدَّت واجبًا شرعيًا، باعتبار الخليفة نائبًا عن صاحب الشرع في حفظ الدين وتدبير شؤون الدنيا به[2].

كما عبّر الإمام أحمد بن حنبل عن خطورة غياب الإمام، وعدَّ بقاء الناس بغير إمام فتنة، وهو ما يعكس عمق الوعي بأهمية مؤسسة الخلافة. وقد أسهم وجود كبار علماء الأمة في العصر العباسي، وتعدد الفعاليات العلمية، في جعل هذا العصر بيئة خصبة لازدهار العلوم الشرعية على أيدي العلماء والفقهاء [3].

ثانيًا: مكانة الخلفاء في تصور العلماء ودورهم في ترسيخها:

حظي الخلفاء بمكانة مهمة في نظر العلماء، الذين أدركوا أهمية الدور الذي يؤديه الخليفة في حياة الأمة الدينية والسياسية. ولم يقتصر هذا الإدراك على الجانب النظري، بل عمل العلماء من خلال المواعظ والخطب، وحلقات العلم، والمصنفات العلمية، على ترسيخ مكانة الخلفاء في نفوس العامة، وحث الناس على توقيرهم واحترامهم[4].

ومع ذلك، لم تكن هذه المكانة ثابتة على وتيرة واحدة، إذ اختلفت باختلاف شخصية الخليفة، ومذهبه، وسياساته، وكذلك باختلاف طبيعة العلماء في عهده، ومدى قربهم من السلطة أو معارضتهم لها. وقد انعكس هذا التباين على طبيعة العلاقة بين الطرفين، فتراوحت بين التعاون والتأييد، وبين التوتر والصدام في بعض المراحل [5].

ثالثًا: دور العلماء وتأثيرهم في الحياة السياسية العباسية:

اعتمد الخلفاء العباسيون الأوائل، منذ قيام الدولة وحتى عهد الخليفة المأمون، على مذهب أهل السنة والجماعة، القائم على العمل بكتاب الله وسنة نبيه، وجعلوه إطارًا عامًا لسياستهم الدينية [6]. غير أن هذا النهج شهد تحولًا ملحوظًا في عهد الخليفة المأمون (198–218هـ)، حين تبنّى مذهب الاعتزال، وجعله

1() عبد الحكيم، سيف الدين، العلماء والسلطة دراسة عن دور العلماء في الحياة السياسية والاقتصادية في العصر العباسي الأول، جامعة تعز، المكتب الجامعي للحديث، 2008-2009م، ص118-119.

2() سورة البقرة، الآية: 30.

المذهب الرسمي للدولة[7]، وأخضع الناس للامتحان في قضايا العدل والتوحيد، مما أدى إلى صدام مباشر مع علماء أهل السنة والجماعة، وفي مقدمتهم الإمام أحمد بن حنبل، الذي تعرض للأذى والعقوبة في عهد المعتصم بالله[8].

وقد أسهمت هذه السياسة في إضعاف مكانة العلماء المنتمين إلى مذهب أهل الحديث، واستمرت آثارها في عهدي الخليفتين المعتصم بالله (218–227هـ) والواثق بالله (227–232هـ)، اللذين شددا في تطبيقها، الأمر الذي دفع العلماء إلى مقاومة فرض الآراء العقدية بالقوة[9].

غير أن الخليفة المتوكل على الله (232–247هـ) أدرك خطورة هذه السياسة على وحدة الدولة والمجتمع، فسعى إلى إحياء مذهب أهل السنة والجماعة، والتخلي عن نهج سلفه في الاعتزال[10]. ومع خضوع الخلافة العباسية لسيطرة البويهيين سنة 334هـ / 945م[11]، ازدادت حاجة الخلافة إلى العلماء، في ظل ضعف السلطة المركزية ومحاولات البويهيين إضعاف الخلافة وتمزيق وحدة المجتمع.

وفي هذه الظروف، وجد العلماء أنفسهم أمام مسؤولية دينية وسياسية للدفاع عن عقائد الإسلام وأصوله، ومساندة الخلافة ضد التيارات الفكرية والعقدية البعيدة عن الدين[12]، مما أدى إلى تلاقي مصالح العلماء مع الخلافة العباسية في الحفاظ على الأسس الأولى للإسلام. وقد برز دور العلماء في مناهضة السياسات المذهبية للبويهيين، وأسهموا في الحفاظ على وحدة المجتمع الروحية والدفاع عن شرعية الخلافة[13].

كما شارك العلماء في صياغة الاعتقاد الرسمي للدولة، وتحديد المذهب الذي تستند إليه الخلافة، وهي خطوات شكّلت بدايات استعادة الخلافة لبعض نفوذها المعنوي. ومع دخول السلاجقة بغداد سنة 447هـ، شهدت العلاقة بين العلماء والخلافة تحولًا إيجابيًا جديدًا، إذ دعم السلاجقة المذهب السني، وقضوا على نفوذ البويهيين[14]، وعملوا على بناء جبهة موحدة تستمد شرعيتها المعنوية من العلماء، وقوتها العسكرية من السلاجقة. وفي المقابل، وقف العلماء ضد محاولات السلاجقة تحجيم دور الخلفاء، ونجحوا في مساعدة الخلافة على استعادة قدر من هيبتها ونفوذها[15]. وتجلّت هذه الصلة الوثيقة في العصر العباسي المتأخر، حيث كان للعلماء تأثير ديني واجتماعي واسع، وأسهموا في تعبئة الجماهير، مستندين إلى المكانة الرفيعة التي منحها الإسلام للعلم والعلماء، ودعم الاجتهاد واستنباط الأحكام الشرعية.

يتضح مما سبق أن العلاقة بين العلماء والخلفاء العباسيين كانت في مجملها علاقة إيجابية قائمة على التفاعل المتبادل بين الشرع والسياسة، وإن شابها التوتر في بعض المراحل. وقد أدّى هذا الترابط إلى بروز دور العلماء في توجيه الحياة السياسية، والدفاع عن وحدة الأمة، والمساهمة في مواجهة القوى الأجنبية والتيارات الفكرية المخالفة لأصول الإسلام، الأمر الذي أسهم في دعم الدولة العباسية والحفاظ على كيانها عبر مراحل تاريخها المختلفة.

المبحث الثاني

مشاركة العلماء في المناصب الإدارية في الدولة العباسية وتطورها التاريخي

شكّلت مشاركة العلماء في المناصب الإدارية في الدولة العباسية مظهراً بارزاً من مظاهر التفاعل بين السلطة السياسية والمؤسسة العلمية. فقد أدرك الخلفاء منذ قيام دولتهم أهمية الاستعانة بالعلماء في إدارة شؤون الدولة، لما يتمتعون به من مكانة علمية وشرعية في المجتمع الإسلامي. وقد تنوّعت هذه المناصب بين وظائف قضائية ودينية وإدارية عليا، وتطورت عبر العصور العباسية المختلفة، تبعاً لطبيعة الظروف السياسية وتبدّل موازين القوى داخل الدولة. وفيما يأتي عرضٌ لأبرز هذه المناصب، مع بيان طبيعة دور العلماء فيها وتسلسلها التاريخي.

أولاً: القضاء وتطور منصب قاضي القضاة:

يُعدّ القضاء من أهم الوظائف المرتبطة باسم الخليفة والدولة، إذ كانت الأحكام تصدر باسم الخليفة، ويجري تعيين القضاة من قبله أو من قبل من يفوضه[16]. وقد اضطلع العلماء بدور بارز في هذا المجال منذ العصر العباسي الأول، حيث أصبح القضاء جهازاً أساسياً في بنية الدولة، وكان له أثر بالغ في تنظيم حياة المجتمع وضبط العلاقات بين أفراده؛ فبعد مبايعة أبي العباس السفاح بالخلافة سنة 132هـ، شرع في تعيين عدد من العلماء في مناصب القضاء. وكان الوالي مخوّلاً باختيار قاضي ولايته، فاستُقرّ محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى على قضاء الكوفة، وعبّاد بن منصور على قضاء البصرة[17]، فضلاً عن عدد من العلماء الذين تولوا القضاء في تلك المرحلة. ومن أبرزهم أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم، صاحب أبي حنيفة[18].

غير أن بعض الخلفاء حاولوا حمل القضاة على السير وفق رغباتهم، وإضفاء الصبغة الشرعية على بعض السياسات[19]، مما دفع عدداً من كبار العلماء إلى الاعتذار عن تولي القضاء، خشية التدخل في أحكامهم أو زهداً في المناصب. ومن هؤلاء[20]: الإمام أبو حنيفة النعمان، وسفيان الثوري، ومالك بن أنس، ومحمد بن إدريس الشافعي، وغيرهم. ويبدو أن امتناع هؤلاء العلماء كان لأسباب متعددة[21]، منها الخوف من مسؤولية الحكم بين الناس، والانشغال بالعلم، والتحرّز من ضغط السلطة السياسية.

ومع تطور الجهاز القضائي استُحدث منصب **قاضي القضاة** في عهد الخليفة هارون الرشيد، تعزيزاً لمكانة القضاء وتنظيماً لشؤونه، وكان أول من تولاه أبو يوسف[22]. وقد ارتبط تعيين قاضي القضاة وعزله بالخليفة مباشرة[23]، كما مُنح صلاحية تعيين القضاة وعزلهم في الأقاليم. وتمتع هذا المنصب بمكانة رفيعة، وإن ظل مرتبطاً بالإرادة السياسية للخليفة. وفي العصور اللاحقة، تولى عدد من العلماء منصب قاضي القضاة، منهم ضياء الدين الشهرزوري في عهد الخليفة الناصر لدين الله، وأبو محمد بن جعفر العباسي، ومحمد بن فضلان، وعبد الرحمن بن مقبل الواسطي، وأبو القاسم الدامغاني وغيرهم. ومن اللافت أن الخلافة العباسية لم تعتمد مذهباً فقهياً رسمياً واحداً في القضاء[24]، إذ تولى المنصب قضاة من المذاهب الحنفي والشافعي والحنبلي، مما يدل على قدر من التعددية الفقهية داخل المؤسسة القضائية العباسية[25].

ثانياً: النظر في المظالم وتوسّع السلطة القضائية:

تُعدّ ولاية المظالم سلطة قضائية أعلى من سلطة القاضي، إذ تختص بالنظر في المنازعات التي قد يعجز القاضي عن البتّ فيها، أو التي تتعلق بتجاوزات الولاة وأصحاب النفوذ. وكان من يتولاها يُعرف بـ"صاحب المظالم"[26].

وقد باشر الخلفاء الأوائل مهمة النظر في المظالم بأنفسهم، مما يعكس أهميتها ومكانتها، ثم أُنيطت لاحقاً بعلماء يُعيّنهم الخليفة مباشرة، ويُعدّ صاحب المظالم بمثابة نائب عن الخليفة في هذا المجال. وكانت سلطته أوسع من سلطة القاضي، إذ ينظر في الشكاوى الكبرى والقضايا ذات الطابع الإداري والسياسي[27].

ومن أبرز من تولى هذا المنصب في عهد الخليفة الناصر لدين الله: أبو طالب يحيى بن زيادة[28]، وعبد الوهاب بن الشيخ عبد القادر الجيلاني[29]، وأحمد بن مسعود التركستاني[30]. وكان تعيينهم وعزلهم بيد الخليفة مباشرة، مما يؤكد حساسية المنصب وارتباطه الوثيق بالسلطة العليا.

ثالثاً: الحسبة ودورها الديني والاجتماعي والاقتصادي:

تُعدّ الحسبة من الوظائف الدينية ذات البعد الاجتماعي والاقتصادي، وهي قائمة على مبدأ الأمر بالمعروف إذا تُرك، والنهي عن المنكر إذا فُعل[31]. ونظراً لكون الخليفة مسؤولاً عن حفظ الدين وإقامة الشرع، فقد كان يعين من يراه أهلاً للقيام بهذه المهمة[32].

ورغم أن المحتسب يُعدّ نائباً عن الخليفة، فإن بعض الخلفاء كانوا يتدخلون بأنفسهم في شؤون الحسبة. فقد أمر الخليفة الناصر لدين الله المحتسب محيي الدين يوسف بن الجوزي بإزالة الملاهي والمنكرات[33]، كما تدخل الخليفة المستعصم بالله في الشأن الاقتصادي، فأمر المحتسب عبد الرحمن بن محيي الدين بن الجوزي بتحديد أسعار الحبوب عند ارتفاعها. كما شملت مهام المحتسب مراقبة أهل البدع وردعهم، حفاظاً على الاستقرار العقدي في المجتمع[34]. وكان تعيين المحتسب وعزله من صلاحيات الخليفة مباشرة، وإن كان قد يُفوَّض أحياناً إلى قاضي القضاة[35].

ونظراً لما تتطلبه الحسبة من علم وعدالة وصرامة في تنفيذ الأحكام وعلم بالمنكرات الظاهرة[36]، حرصت الدولة على إسنادها إلى علماء تتوافر فيهم هذه الشروط. ومن أبرز من تولى هذا المنصب: محيي الدين يوسف بن الجوزي، وأبناؤه عبد الرحمن وعبد الله وعبد الكريم[37]، إضافة إلى عبد الله بن محيي الدين بن الجوزي[38]، وعبد الله بن جليل، الذي عُرف بشدته على أهل الغناء والفساد[39].

رابعاً: الوزارة وحدود مشاركة العلماء فيها:

تُشتق كلمة "الوزارة" من الوزر، وهو الثقل، لأن الوزير يحمل أعباء الحكم عن الخليفة[40]. وقد كان هذا المنصب من أعلى المناصب الإدارية في الدولة.

غير أن مشاركة العلماء في الوزارة كانت محدودة، لِما يترتب عليها من مسؤوليات سياسية جسيمة، ولارتباطها المباشر بصراعات السلطة. ففي العصر العباسي الأول، لم يُعرف عن كبار العلماء توليهم هذا المنصب، إذ اعتمد الخلفاء غالباً على رجال الدولة من الأسر الإدارية والعسكرية، مثل آل برمك وآل سهل وآل الربيع[41].

وفي العصرين الثاني والثالث، حينما استأثر الأتراك ثم البويهيون بالسلطة الفعلية، تراجع نفوذ الخلفاء، وتبدلت طبيعة الوزارة، مما قلل من حضور العلماء فيها[42]. أما في العصر العباسي الرابع، فقد برزت مساهمة محدودة للعلماء في هذا المجال، إذ تولى أبو يوسف الوزارة سنة 583هـ[43]، كما رفض بعض العلماء هذا المنصب، مثل فخر الدولة بن عبد المطلب الذي اعتذر للخليفة الناصر لدين الله لكبر سنه[44]، وكذلك ابن النيار[45].

وفي المقابل، تولى بعض العلماء منصب نيابة الوزارة، ومنهم هبة الله بن محمد البخاري، وابن يونس، وأبو طالب علي بن البخاري الذي تولى نيابة الوزارة مرتين. ومع ذلك، تبقى هذه المساهمة محدودة إذا ما قورنت بمشاركة العلماء في القضاء والحسبة وولاية المظالم[46].

يتضح من خلال هذا العرض أن مشاركة العلماء في المناصب الإدارية في الدولة العباسية كانت أكثر حضوراً في الوظائف ذات الطابع الديني والقضائي، كالقضاء والمظالم والحسبة، بينما ظلت محدودة في المناصب السياسية العليا كالوزارة. وقد عكست هذه المشاركة طبيعة العلاقة بين السلطة والعلماء، حيث سعت الخلافة إلى توظيف الشرعية العلمية في تثبيت أركان الحكم، في حين حرص كثير من العلماء على الحفاظ على استقلالهم العلمي، فقبل بعضهم المناصب بشروط، واعتذر عنها آخرون اتقاءً للفتنة أو تدخّل السلطة.وبذلك شكّل العلماء أحد الأعمدة الإدارية والفكرية في الدولة العباسية، وأسهموا في تنظيم الحياة العامة، وترسيخ المرجعية الشرعية في مؤسسات الحكم، ضمن سياق تاريخي اتسم بالتطور والتغير عبر العصور العباسية المختلفة.

المبحث الثالث

مواقف العلماء من تولي المناصب الإدارية في الدولة العباسية بين القبول والاعتزال

لم يكن تولي العلماء للمناصب الإدارية في الدولة العباسية موقفًا موحدًا، بل تباينت اتجاهاتهم تبعًا لاجتهاداتهم الشخصية، وظروفهم الاجتماعية، وقناعاتهم الدينية، وطبيعة المرحلة السياسية. فبين من رأى في تلك المناصب واجبًا شرعيًا وخدمةً للدين والدولة، وبين من آثر الزهد والابتعاد عن السلطة، ومن اختار العزلة الكاملة عن الحياة السياسية، تشكلت مواقف متعددة تعكس تنوع المدرسة العلمية العباسية. وفيما يأتي بيان لهذه الاتجاهات وتحليل دوافعها.

أولاً: العلماء المتعاونون مع الخلافة إدارياً:

تضافرت جملة من العوامل التي دفعت بعض العلماء إلى الإقبال على تولي المناصب الإدارية في الدولة العباسية. فقد نظر فريق منهم إلى هذه الوظائف بوصفها امتدادًا للواجب الشرعي، ولا سيما الوظائف ذات الطابع الديني كالقضاء والحسبة وولاية المظالم، إذ وجدوا فيها مجالًا لتطبيق معارفهم الفقهية وخدمة المجتمع وفق أحكام الشريعة. كما أن إسناد هذه الوظائف إلى العلماء حال دون انتقالها إلى فئات أخرى من الكتّاب أو الأدباء ممن قد يفتقرون إلى التأهيل الشرعي، الأمر الذي عزز حضور العلماء في الجهاز الإداري للدولة. وكانت الوظيفة كذلك فرصة لإظهار الكفاءة العلمية والإدارية، فضلًا عما توفره من مكانة اجتماعية مرموقة، وضمانٍ لمستلزمات المعيشة[47].

وقد اتخذ بعض العلماء وسائل متعددة لنيل المناصب، منها التقرب إلى الخليفة بمدحه أو إبراز الولاء السياسي. ومن ذلك ما نُقل عن محيي الدين يوسف بن الجوزي، الذي ولاه الخليفة الناصر لدين الله الحسبة والنظر في الأوقاف، ويُذكر أنه كان ينظم قصائد دورية في مدح الخليفة[48]. كما لجأ بعضهم إلى تغيير مذهبه الفقهي ليتوافق مع شروط وظيفة معينة، كما فعل الوجيه ابن دهان حين انتقل إلى المذهب الشافعي رغبةً في التدريس بالمدرسة النظامية[49]، وكذلك محمد بن يحيى[50].

ومن الملاحظ أن هذه المرحلة شهدت إقبالًا ملحوظًا من بعض علماء الحنابلة على تولي المناصب الدينية والسلطانية، على خلاف ما عُرف عنهم من التحفظ في فترات سابقة. ومن أبرزهم: عبد الوهاب بن الشيخ عبد القادر الجيلي[51]، ومحيي الدين يوسف بن الجوزي وأبناؤه[52].

ثانياً: العلماء المعرضون عن المناصب الإدارية:

في مقابل هذا الاتجاه، عزف عدد من العلماء عن تولي المناصب الإدارية، وتعددت دوافعهم في ذلك. وكان الزهد والتقشف من أبرز هذه الأسباب، إذ رأى بعضهم أن تولي المناصب يُعد إقبالًا على الدنيا، وقد يشغلهم عن العبادة وطلب العلم.

ومن الأمثلة على ذلك أبو سليمان بن منظور الجبلي، الذي رفض القضاء ومشيخة الرباط، وكان معروفًا بورعه وتعففه وملازمته بيته محافظةً على وقته[53]. ويبدو أن الزهد في المناصب لم يكن مطلقًا، بل تفاوت بحسب طبيعة الوظيفة؛ إذ مال بعض العلماء إلى رفض الوظائف السلطانية ذات الطابع السياسي، مع قبولهم الوظائف الدينية. فقد رفض ابن النيار عرض الخليفة المستعصم بالله لتولي الوزارة، في حين لم يمانع من تولي منصب شيخ الشيوخ[54]. كما أن بعض العلماء تحرجوا من القضاء لما فيه من مسؤولية عظيمة في الحكم بين الناس. ومن ذلك أن أبا الحسن الفارسي، حين أُلزم بالقضاء، تركه واستمر في التدريس بالمدرسة النظامية[55]. وكذلك امتنع الفقيه نجم الدين بكبرس، مولى الخليفة الناصر لدين الله، عن تولي منصب قاضي القضاة عندما عرضه عليه الخليفة المستنصر بالله[56].

وقد يظهر التحفّظ بعد تولي المنصب نفسه، إذ عزل بعضهم أنفسهم زهدًا أو خشية من تبعاته، كما فعل القاضي محيي الدين محمد بن نصر الجبلي[57]، وترك عبد الرحمن بن محيي الدين بن الجوزي الحسبة زاهدًا فيها[58].

ويبدو أن تولي المناصب، بما يجلبه من مكانة ونفوذ، كان أحيانًا مدعاة للحسد والوشاية، الأمر الذي دفع بعض العلماء إلى التخلي عنها حفاظًا على سلامتهم. ومع ذلك، فإن رفض المنصب لم يكن يعني بالضرورة اتخاذ موقف معادٍ للخلافة، إذ ظلت العلاقة في كثير من الحالات قائمة على الاحترام المتبادل، وبقيت صلات العلماء بالدولة طيبة حتى بعد اعتذارهم عن المناصب[59].

ثالثاً: العلماء المعتزلون للحياة السياسية:

اتخذ فريق ثالث من العلماء موقفًا يقوم على العزلة عن الحياة السياسية، بل وأحيانًا عن الحياة العامة. فقد انصرف بعضهم إلى العبادة أو إلى طلب العلم، وربما رأوا في الواقع السياسي ما لا يمكن تغييره، فآثروا الابتعاد عنه كليةً.

ويعكس هذا الاتجاه نزعة روحية أو إصلاحية فردية، تقوم على إصلاح النفس والمجتمع من خلال التعليم والتزكية، دون الانخراط المباشر في مؤسسات الدولة. وقد كان لهذا المسلك حضورٌ واضح في بعض البيئات العلمية، خصوصًا بين من غلب عليهم الطابع الصوفي أو الزهدي[60].

تقويم عام لموقف العلماء:

يتبين من العرض السابق أن موقف العلماء من تولي المناصب الإدارية في الدولة العباسية لم يكن موقفًا واحدًا، بل تراوح بين القبول والتعاون، والاعتذار والتحفظ، والعزلة التامة. غير أنه، على الرغم من وجود اتجاهات رافضة أو معتزلة، فإن المشاركة الفعلية للعلماء في مؤسسات الدولة كانت واسعة، خاصة في الوظائف الدينية والقضائية، مما يدل على أن حضورهم الإداري كان مؤثرًا وفاعلًا.

وبذلك يمكن القول إن العلماء شكّلوا ركيزة أساسية في البنية الإدارية العباسية، سواء من خلال توليهم المناصب، أم من خلال تأثيرهم العلمي والأخلاقي في الحياة العامة، وأن تعدد مواقفهم يعكس حيوية الفكر الإسلامي وتنوع اجتهاداته في التعامل مع السلطة السياسية.

الخاتمة:

خلص البحث إلى جملة من النتائج التي تُبرز طبيعة الدور الذي أداه العلماء في الإدارة العباسية، وأثرهم في رسم العلاقة بين السلطة والشرع، ويمكن إجمال أبرزها فيما يأتي:

١. **أن العلاقة بين العلماء والخلفاء العباسيين قامت في أصلها على أساس شرعي وفكري**، تمثل في اعتبار الخلافة واجبًا دينيًا، والخليفة نائبًا عن الأمة في حفظ الدين وسياسة الدنيا به، مما أضفى على هذه العلاقة بعدًا دينيًا يتجاوز البعد السياسي المجرد.
٢. **أن هذه العلاقة لم تكن ثابتة على نسق واحد**، بل تأثرت بشخصية الخليفة وتوجهه المذهبي، وبطبيعة العلماء المعاصرين له، وبالظروف السياسية التي مرت بها الدولة، فتراوحت بين التعاون الوثيق والتوتر والصدام، كما حدث في محنة خلق القرآن في عهد المأمون ومن تلاه.
٣. **أن العلماء أسهموا إسهامًا فاعلًا في الجهاز الإداري للدولة العباسية**، ولا سيما في المناصب ذات الطابع الديني والقضائي، مثل القضاء وولاية المظالم والحسبة، حيث شكلوا عنصرًا أساسياً في تنظيم الحياة العامة وترسيخ المرجعية الشرعية داخل مؤسسات الحكم.
٤. **أن مشاركة العلماء في المناصب السياسية العليا، كالوزارة، ظلت محدودة** مقارنة بمشاركتهم في الوظائف القضائية والدينية، وهو ما يعكس حرص كثير منهم على تجنب الانخراط المباشر في صراعات السلطة، والاكتفاء بالمواقع التي تنسجم مع اختصاصهم الشرعي.

٥. **أن مواقف العلماء من تولي المناصب الإدارية تعددت بين القبول والاعتذار والاعتزال**، تبعًا لاجتهاداتهم الشخصية وقناعاتهم الدينية، غير أن هذا التباين لم يُفضِ في الغالب إلى قطيعة مع الخلافة، بل ظل في إطار التوازن بين المحافظة على الاستقلال العلمي، والمشاركة في خدمة الدولة.

٦. **أن العلماء مثّلوا عنصرًا ضابطًا للعلاقة بين السلطة والشرع**، إذ كان لهم دور في توجيه السياسات، والدفاع عن العقيدة، ومقاومة الانحرافات الفكرية، والمساهمة في الحفاظ على وحدة المجتمع، خاصة في فترات ضعف الخلافة وسيطرة القوى العسكرية الأجنبية.

وعليه، يتضح أن العلماء لم يكونوا مجرد فئة علمية معزولة عن مؤسسات الحكم، بل شكّلوا ركيزة أساسية في البناء الإداري والفكري للدولة العباسية، وأسهموا في إضفاء الشرعية على السلطة، وفي الوقت ذاته سعوا إلى صيانة استقلالهم العلمي، مما أوجد علاقة مركبة ومتوازنة بين السلطتين الدينية والسياسية، كان لها أثر بالغ في استمرارية الدولة العباسية عبر مراحلها المختلفة.

الهوامش

1() سورة الانعام، الآية: 165.
2() ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، (ت808ه)، مقدمة ابن خلدون، بيروت، دار القلم، 1984م، ج1، ص218.
3() عبد الحكيم، العلماء والسلطة، ص135.
4() عبد الحكم، العلماء والسلطة، ص135.
5() فوزي، فاروق عمر، العباسيون الأوائل 132-247ه، ط1، دار مجدولاي للنشر والتوزيع، 20003م، ج1،ص284
6() فوزي، فاروق عمر، طبيعة الدعوة العباسية، ط1، بيروت، دار الارشاد، 1389ه-1970م، ص223.
7() سلطان، طارق فتحي، التاريخ الإسلامي في العصر العباسي 132-334ه، ط1، بيروت المؤسسة الاكاديمية للكتاب الاكاديمي، 1435-1436ه/2014م، ج1، ص101.
8() اليعقوبي، احمد بن إسحاق، (ت292ه)، تاريخ اليعقوبي، بيروت، دار صادر، ج2، ص467-472.
9() سلطان، التاريخ الإسلامي، ج1، ص117.
10() ابن خلدون، المقدمة، ج3، ص349.
11() ابن خلدون، المقدمة، ج3، ص321.
12() متز، آدم، الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، ترجمة: محمد عبد الهادي، ط4، بيروت، دار الكتاب العربي، ج1، ص379.
13() المولى، محمد عبدالله احمد، علاقة العلماء بالخلافة العباسية في العصر العباسي الأخير 575-656ه، رسالة ماجستير، العراق، جامعة الموصل، 1423ه/2003م، ص2.
14() ابن الاثير، علي بن ابي الكرم، (ت630ه)، الكامل في التاريخ، تحقيق: عبد السلام تدمري، ط1، بيروت، دار الكتاب العربي، 1417ه/1997م، ج8، ص125.
15() البرهاوي، محمد خالد، علاقة العلماء بالخلافة العباسية في عصر السيطرة السلجوقية 447-552ه، رسالة ماجستير، العراق، جامعة الموصل، كلية الآداب، 1424ه/2003م، ص22.
16() المولى، علاقة العلماء بالخلافة العباسية، ص60.
17() قرين وبوقرة، زهرة وسمية، دور الخاصة في السلطة خلال العصر العباسي الأول 132-323ه/750-847م، رسالة ماجستير، الجزائر، جامعة محمد بوضياف، 2016-2017م، ص18-19.
18() الطبري، محمد بن جرير، (ت310ه)، تاريخ الرسل والملوك، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1407ه، ج4، ص625.
19() حسن، حسن إبراهيم، تاريخ الإسلام الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، ط14، بيروت، دار الجبل، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1416ه/ 1996ن، ج4، ص239.
20() إبراهيم، رحمن حسين علي، مجلس القضاء في العهد العباسي، مجلة الأستاذ، العدد203، 1433ه/2012م، ص551.
21() عرنوس، محمود محمد، تاريخ القضاء في الإسلا، القاهرة، المطبعة المصرية الاهلية الحديثة، ص52،47،40،12.
22() قرين وبوقرة، دور الخاصة، ص20.
23() المولى، علاقة العلماء بالخلافة العباسية، ص62.
24() أبو مسعود، احمد بن الفرات بن خالد الرازين (ت258ه)، جزء فية عوالي مشتقاة من جزء ابي مسعود احمد بن الفرات، انتقاء الذهبي، تحقيق: ابوعماد عبدالله بن ضيف الله الحاوي، ط1، الفجيرة، دار الريان، ج4، ص165.

25() المولى، علاقة العلماء بالخلافة العباسية، ص64.
26() اليوزبكي، توفيق سلطان، الجمعة، احمد قاسم، دراسات في الحضارة الإسلامية، ص37.
27() المولى، علاقة العلماء بالخلافة العباسية، ص65.
28() ابن كثير، إسماعيل بن عمر، (ت774ه)، البداية والنهاية، تحقيق: علي بشري، ط1، بيروت، دار احياء التراث العربي، 1408ه/1988م، ج13، ص16.
29() ابن العماد، عبد الحي بن احمد، (ت1089ه)، شذرات الذهب في اخبار من ذهب، تحقيق: محمود الارناؤوط، ط1، بيروت، دار ابن كثير، 1406ه/1986م، ج6، ص514.
30()الذهبي، شمس الدين محمد بن احمد، (ت748ه)، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والاعلام، تحقيق: بشار عواد، ط1، دار الغرب الإسلامي، 2013م، ج13، ص232.
31() أبو يعلى، محمد بن الحسين، (ت458ه)، الاحكام السلطانية، تحقيق: محمد حامد، ط2، بيروت، دار الكتب العلمية، 1421ه/2000م، ج1، ص284.
32() ابن خلدون، المقدمة، ج1، ص407.
33() ابن كثير، البداية والنهاية، ج7، ص140.
34() الغساني، الملك الاشرف، (ت803ه)، العسجد المسبوك والجوهر المحكوك في طبقات الخلفاء والملوك، تحقيق: شاكر محمود عبد المنعم، بغداد، دار البيان-بيروت، دار التراث الإسلامي، 1395ه/1975م، ج2، ص512.
35() الغساني، العسجد المسبوك، ج2، ص635.
36() أبو يعلى، الاحكام السلطانية، ج1، ص85.
37() المولى، علاقة العلماء بالخلافة العباسية، ص67.
38() الغساني، العسجد المسبوك، ص63.
39() ابن الفوطي، عبد الرزاق بن تاج الدين، (ت723ه)، تلخيص جمع الآداب في جمع الألقاب، تحقيق: مصطفى جواد، دمشق، مطبوعات مديرية احياء التراث القديم-المطبعة الهاشمية، 1962م، ج4، ص195.
40() الثعالبي، عبد الملك، (ت490ه)، تحفة الوزراء، تحقيق: سعد أبو دية، ط1، عمان، دار البشير، 1414ه/1994م، ص21.
41() قرين وبوقرة، دور الخاصة في السلطة، ص17.
42() حسن، تاريخ الإسلام، ج3، ص46.
43() ابن الاثير، الكامل في التاريخ، ج10، ص46.
44() الايوبي، محمد بن تقي الدين، (ت617ه)، مضمار الحقائق وسرور الخلائف، تحقيق: حسن حبشي، القاهرة، عالم الكتب، ص13.
45() الغساني، العسجد المسبوك، ص637.
46() المولى، علاقة العلماء بالخلافة العباسية، ص76.
47() المولى، علاقة العلماء بالخلافة العباسية، ص86.
48() ابن رجب، عبد الرحمن بن احمد، (ت795ه)، ذيل طبقات الحنابلة، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان، ط1، الرياض، مكتبة العبيكان، 1425ه/2005م، ج2، ص506.
49() الحموي، ياقوت بن عبدالله، (ت 626ه)، معجم الادباء، بيروت، دار الكتب العلمية، 1411ه/1991م، ج5، ص41.
50() الذهبي، تاريخ الإسلام، ج3، ص531.
51() المولى، علاقة العلماء بالخلافة العباسية، ص87.
52() الغساني، العسجد المسبوك، ص635.
53() ابن قاضي شهبة، ابوبكر بن احمد بن محمد بن عمر، (ت851ه)، طبقات الشافعية، تحقيق: الحافظ عبد المنعم، ط1، بيروت، عالم الكتب، 1407ه، ج2، ص72.
54() الغساني، العسجد المسبوك، ص635.
55() الغساني، العسجد المسبوك، ص305-306.
56() قطلوبغاً، أبو الفداء زين الدين أبو العدل، (ت879ه)، تاج التراجم، تحقيق: محمد خير رمضان يوسف، ط1، دمشق، دار القلم، 1413ه/1992م، ص143.
57() ابن العماد، شذرات الذهب، ج12، ص396.
58() ابن كثير، البداية والنهاية، ج13، ص188.
59() المولى، العلاقة بين العلماء والخلافة العباسية، ص88.
60() قرين وبوقرة، دور الخاصة في السلطة، ص14.

قائمة المصادر والمراجع:
• القران الكريم
-ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، (ت808ه):
١- مقدمة ابن خلدون، بيروت، دار القلم، 1984م، ج1.
-فوزي، فاروق عمر:
٢- ، العباسيون الأوائل 132-247ه، ط1، دار مجدولاي للنشر والتوزيع، 20003م، ج1.
٣- طبيعة الدعوة العباسية، ط1، بيروت، دار الارشاد، 1389ه-1970م.
-سلطان، طارق فتحي:
٤- التاريخ الإسلامي في العصر العباسي 132-334ه، ط1، بيروت المؤسسة الاكاديمية للكتاب الاكاديمي، 1435-1436ه/2014م، ج1.
-اليعقوبي، احمد بن إسحاق، (ت292ه):
٥- تاريخ اليعقوبي، بيروت، دار صادر، ج2.
-متز، آدم:
٦- الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، ترجمة: محمد عبد الهادي، ط4، بيروت، دار الكتاب العربي، ج1.
-المولى، محمد عبدالله احمد:
٧- علاقة العلماء بالخلافة العباسية في العصر العباسي الأخير 575-656ه، رسالة ماجستير، العراق، جامعة الموصل، 1423ه/2003م.
-ابن الاثير، علي بن ابي الكرم، (ت630ه):
٨- الكامل في التاريخ، تحقيق: عبد السلام تدمري، ط1، بيروت، دار الكتاب العربي، 1417ه/1997م، ج8،.
-البرهاوي، محمد خالد:
٩- علاقة العلماء بالخلافة العباسية في عصر السيطرة السلجوقية 447-552ه، رسالة ماجستير، العراق، جامعة الموصل، كلية الآداب، 1424ه/2003م.
-قرين وبوقرة، زهرة وسمية:
١٠- دور الخاصة في السلطة خلال العصر العباسي الأول 132-323ه/750-847م، رسالة ماجستير، الجزائر، جامعة محمد بوضياف، 2016-2017م.
-الطبري، محمد بن جرير، (ت310ه):
١١- تاريخ الرسل والملوك، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1407ه، ج4.
-حسن، حسن إبراهيم:
١٢- تاريخ الإسلام الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، ط14، بيروت، دار الجبل، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1416ه/ 1996ن، ج4.
إبراهيم، رحمن حسين علي:
١٣- مجلس القضاء في العهد العباسي، مجلة الأستاذ، العدد203، 1433ه/2012م.
-عرنوس، محمود محمد:
١٤- تاريخ القضاء في الإسلام، القاهرة، المطبعة المصرية الاهلية الحديثة.
-أبو مسعود، احمد بن الفرات بن خالد الرازين (ت258ه):
١٥- جزء فية عوالي مشتقاة من جزء ابي مسعود احمد بن الفرات، انتقاء الذهبي، تحقيق: ابوعماد عبدالله بن ضيف الله الحاوي، ط1، الفجيرة، دار الريان، ج4.
-اليوزبكي، توفيق سلطان، والجمعة احمد قاسم:
١٦- دراسات في الحضارة الإسلامية.
-ابن كثير، إسماعيل بن عمر، (ت774ه):
١٧- البداية والنهاية، تحقيق: علي بشري، ط1، بيروت، دار احياء التراث العربي، 1408ه/1988م، ج13.
-ابن العماد، عبد الحي بن احمد، (ت1089ه):
١٨- شذرات الذهب في اخبار من ذهب، تحقيق: محمود الارناؤوط، ط1، بيروت، دار ابن كثير، 1406ه/1986م، ج6.
-الذهبي، شمس الدين محمد بن احمد، (ت748ه):
١٩- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والاعلام، تحقيق: بشار عواد، ط1، دار الغرب الإسلامي، 2013م، ج13.
-أبو يعلى، محمد بن الحسين، (ت458ه):
٢٠- الاحكام السلطانية، تحقيق: محمد حامد، ط2، بيروت، دار الكتب العلمية، 1421ه/2000م، ج1.
-الغساني، الملك الاشرف، (ت803ه):

٢١- العسجد المسبوك والجوهر المحكوك في طبقات الخلفاء والملوك، تحقيق: شاكر محمود عبد المنعم، بغداد، دار البيان-بيروت، دار التراث الإسلامي، 1395ه/1975م، ج2.

-ابن الفوطي، عبد الرزاق بن تاج الدين، (ت723ه):

٢٢- تلخيص جمع الآداب في جمع الألقاب، تحقيق: مصطفى جواد، دمشق، مطبوعات مديرية احياء التراث القديم-المطبعة الهاشمية، 1962م، ج4.

-الثعالبي، عبد الملك، (ت490ه):

٢٣- تحفة الوزراء، تحقيق: سعد أبو دية، ط1، عمان، دار البشير، 1414ه/1994م.

-الايوبي، محمد بن تقي الدين، (ت617ه):

٢٤- مضمار الحقائق وسرور الخلائف، تحقيق: حسن حبشي، القاهرة، عالم الكتب.

-ابن رجب، عبد الرحمن بن احمد، (ت795ه):

٢٥- ذيل طبقات الحنابلة، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان، ط1، الرياض، مكتبة العبيكان، 1425ه/2005م، ج2.

-الحموي، ياقوت بن عبدالله، (ت 626ه):

٢٦- معجم الادباء، بيروت، دار الكتب العلمية، 1411ه/1991م، ج5.

-ابن قاضي شهبة، ابوبكر بن احمد بن محمد بن عمر، (ت851ه):

٢٧- طبقات الشافعية، تحقيق: الحافظ عبد المنعم، ط1، بيروت، عالم الكتب، 1407ه، ج2.

-قطلوبغاً، أبو الفداء زين الدين أبو العدل، (ت879ه):

٢٨- تاج التراجم، تحقيق: محمد خير رمضان يوسف، ط1، دمشق، دار القلم، 1413ه/1992م، ص143.